الاتحاد السوفياتي في اعمال المؤتمر من اجل السير قدماً بمسار التسوية. كذلك، اوضح الفرنسيون لبيرس انهم وعدوا الملك حسين بالتنسيق معه قبل نقل المساعدات المالية الى المناطق المحتلة. وفي هذا الصدد، اعلن بيرس ان اسرائيل لا تعارض تقديم المساعدات الى سكان المناطق المحتلة شرط ان لا يتم ذلك عبر رجال م.ت.ف. بل عبر الاردن (**المصدر نفسه**).

كذلك، صرح بيرس، بعد لقائه بالرئيس الفرنسي، فرانسوا ميتران، ورئيس وزرائه، جاك شيراك، بأن مواقف اسرائيل وفرنسا، ازاء القضايا الدولية، متقاربة، اليوم، اكثر من ذي قبل، مضيفاً ان الزعماء الفرنسيين اطلعوه على مضمون محادثاتهم مع الملك حسين ومع الرئيس المصري، حسني مبارك. واشاروا الى ان الاثنين يؤيدان استمرار السعي نحو احراز تقدم في مسار التسوية، عبر عقد مؤتمر دولي (**معاريف**، ٢٥/١/١٩٨٧).

ومن جهة اخرى، حاول بيرس، عند مضيفيه الفرنسيين، التظاهر بالليونة ورحابة الصدر والاستعداد للتنازل، فاعلن ان التفاهم مع الملك حسين جار على قدم وساق، مشيراً الى ان حكومته لن تقوم بانشاء مستوطنات جديدة في المناطق المحتلة؛ وفي الوقت ذاته، اعترف بأن حكومته لا تملك الاموال اللازمة من اجل ذلك (**دافار**، ٢٥/٣/١٩٨٧).

زيارة بروكسل

عاد بيرس وكرر الموقف الاسرائيلي من موضوع المؤتمر الدولي في مقابلة مع التلفزة البلجيكية، اذ قال: «لقد توصلت اسرائيل والعرب الى اتفاق بشأن عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، شرط ان لا يكون بديلاً من المفاوضات المباشرة، بل مواكب لها، على ان يشتمل على لجان فرعية جغرافية ـ ثنائية بين الدول المعنية». واضاف: «اما في موضوع الاستيطان، فليس سراً ان هناك هوة بين موقفي وموقف رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير؛ غير ان هناك سياسة ائتلافية ملزمة للجانبين، وعلى اساسها تغيرت السياسة الاستيطانية الاسرائيلية في المناطق [المحتلة]» (**دافار**، ٢٧/١/١٩٨٧). وازاء عقدة التمثيل الفلسطيني، قال بيرس: «هذه المشكلة سوف تجد حلاً في المستقبل غير البعيد، عبر صيغ مختلفة تماماً عما هو متعارف عليه اليوم، ومن السابق لاوانه تقديم تفاصيل» (**المصدر نفسه**).

وبعد لقاء بيرس مع نائب رئيس الحكومة البلجيكية، جان غول، صرح غول بأن بلاده سوف تعمل على طرح مبادرة اوروبية جديدة من اجل التوصل الى حل لمشكلة الشرق الاوسط خلال ترأسها لمجموعة الدول الاوروبية. اضاف ان تلك المبادرة، كما تراها بلاده، ترتكز على القرارات السابقة لمجموعة دول السوق الاوروبية المشتركة، مع تأييدها لمبدأ اجراء مفاوضات مباشرة بين الاطراف المعنية (**هآرتس**، ٢٧/١/١٩٨٧).

اما وزير خارجية هولندا، الذي التقى هو الآخر ببيرس، فقد قال ان بلاده لا ترى من جانبها امكان طرح مبادرة او فرض تسوية على اطراف النزاع في الشرق الاوسط، ولكن، مع هذا، ينبغي على دول اوروبا الغربية اتخاذ مبادرة عامة للمساعدة في عملية تقدم مسار السلام في الشرق الاوسط (**معاريف**، ٢٧/١/١٩٨٧).

تناقض في المواقف

تميزت ردود الفعل الاسرائيلية الرسمية بالتناقض مع تصريحات القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، ازاء فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، وازاء سياسة الحكومة الاستيطانية، حيث صرح رئيس الحكومة، اسحق شامير، بأنه لا علم له بالاتفاق مع الاردن حول عشر نقاط، معتبراً ان هناك «سوء فهم» في اقوال بيرس، لأن موقف الحكومة الائتلافية الثابت هو الدعوة الى اجراء مفاوضات مباشرة بين الاطراف المعنية. ووجه شامير نقداً الى بيرس تلميحاً، حيث قال: «اذا كانت المفاوضات المباشرة مناسبة لغولده مئير، فلماذا غير مناسبة اليوم لاعضاء حزبها» (**هآرتس**، ٢٥/١/١٩٨٧). واضاف شامير ان التقارير التي وصلت اليه تفيد بأن الملك حسين وجه نقداً شديداً الى موقف الاميركيين من مسار السلام، عندما اعلن، في اثناء وجوده في باريس، عن ان المرونة الاميركية، في هذا الشأن، هي اقل من المرونة الاسرائيلية (**معاريف**، ٢٣/١/١٩٨٧).

ومن ثم، دعا شامير «كل نصير للسلام والامن الحقيقي» الى رفض صيغة المؤتمر الدولي، مشيراً الى انه ربما